# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والسبعون

الجلسة العامة **١٥**

الثلاثاء، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد محمد بندي . . . . . (نيجيريا)

*افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.*

**البند ١٩ من جدول الأعمال**

**التنمية المستدامة**

**(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة**

**مشروع القرار** (A/74/L.2)

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): يذكر الأعضاء أنه في الجلسة العامة الثانية، المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر، قررت الجمعية العامة أن تحيل البند الفرعي (أ) من البند ١٩ أيضا إلى جلسة عامة لغرض إقرار مشروع الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد تحت رعاية الجمعية العامة.

نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/74/L.2.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/74/L.2 المعنون ”الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يعقد تحت رعاية الجمعية العامة“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/73/L.2؟

*اعتُمد مشروع القرار A/74/L.2* (القرار ٤/٧٤).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحاً للموقف، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيدة نمروف** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يشكر الميسرين المشاركين، سفيري جزر البهاما والسويد، على قيادتهما بشأن هذا القرار الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى (القرار ٤/٧٤).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

يسرّ الولايات المتحدة الأمريكية أن تنضم اليوم إلى توافق الآراء بشأن هذه الوثيقة الختامية المهمة.

تؤدي جميع البلدان دوراً في تحقيق رؤية عام ٢٠٣٠ وتظلّ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ محوراً مشتركاً لاستقطاب المجتمع الدولي لتقاسم كل من الأعباء والفرص الكامنة في التصدي للتحديات الإنمائية العالمية. وستواصل الولايات المتحدة أداء دور قيادي في التنمية المستدامة، لا بوصفها أكبر مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية في العالم من حيث الحجم فحسب، بل أيضاً بوصفها أكبر مساهم في التمويل المقدم إلى منظومة الأمم المتحدة والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ونودّ أن نشدد على أن التحديات الإنمائية العالمية اليوم تتطلب عملا جماعيا لتهيئة وتعزيز بيئة تعطي الأولوية لتعبئة الموارد المحلية، فضلاً عن إشراك القطاع الخاص والجهات غير الحكومية الرئيسية المعنية الأخرى، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات الدينية.

وتقوم الولايات المتحدة نفسُها على نظام للحريات الفردية يمنح الأشخاص الحرية للابتكار ودفع عجلة التقدم. وقد حققت السياسات الداعمة للنمو، بالنسبة إلى الولايات المتحدة، نمواً اقتصادياً قوياً واستعادت الحوافز وأرست دورة ازدهار قوية. وندرك في تعاملاتنا الخارجية أن الروابط الاقتصادية تكتسب أعلى قيمة لها عندما تكون شاملة للجميع ومتعددة الاتجاهات وقائمة على القواعد. ونعتقد أيضاً أن الاستثمارات في التنمية المستدامة سيكون لها أكبر الأثر عندما تعززُ وتدعمُ أفضلَ الممارسات والمعايير المقبولة دولياً وعندما تُنشئ الأسواق المحلية وعندما تحفز ضخ استثمارات إضافية والقيام بالمزيد من العمل على المستوى المحلي.

وتلبية للطموحات المعبر عنها في خطة عام ٢٠٣٠ ولتحقيق تقدم مستدام، سيتعين على البلدان الاختيار الفاعل للاستثمارات التي تتقيد بأعلى المعايير البيئية والاجتماعية، والممكنة من الناحية المالية. وينبغي أن ترتكز كل جهودنا الجماعية لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة على مبادئ الحكم الرشيد والشفافية والاستدامة، بما في ذلك القدرة على تحمل الديون وأن تكفل أيضاً تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية على النحو المناسب وإحراز تقدم على الصعيد المحلي. ومن أجل التصدي بصورة كاملة للتحديات التي تنطوي عليها الخطة والاستفادة التامة من الفرص التي تتيحها، لا محيص عن إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص. ومشاركة القطاع الخاص والجهات الفاعلة غير الحكومية تتعرّض للخطر في بعض أنحاء العالم وحتى في المؤسسات المتعددة الأطراف، هنا في منظومة الأمم المتحدة. ولن نحقق جماعياً أهداف خطة عام ٢٠٣٠ من دون المشاركة الكاملة ودون عوائق لهذه الجهات المعنية غير الحكومية المهمة.

أخيراً، نغتنم هذه الفرصة لتقديم توضيحات بشأن النص الذي جرى التفاوض عليه للإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى. وقد تناول البيان العام الذي أدلينا به بشأن بنود جدول أعمال اللجنة الثانية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ شواغلنا الأوسع نطاقاً بشأن خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث (٢٠١٥-٢٠٣٠) والخطة الحضرية الجديدة. وفيما يتعلق باتفاق باريس بشأن تغير المناخ والصياغة المتعلقة بتغير المناخ الواردة في هذه الوثيقة، تؤكد الولايات المتحدة مجددا عزمها على الانسحاب من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في أقرب فرصة ممكنة. ولذلك، فإن صياغة اتفاق باريس المتعلقة بتغير المناخ لا تخلّ بمواقف الولايات المتحدة. ونؤكّد دعمنا لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين أمن الطاقة، مع حماية البيئة في الوقت ذاته.

**السيدة بوغياي** (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن هنغاريا ملتزمة التزاماً تاماً بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهو ما أكده أيضاً

فخامة السيد يانوس آدير، رئيس هنغاريا، أمام مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة خلال الأسبوع الرفيع المستوى للأمم المتحدة. وتمشّياً مع أهداف التنمية المستدامة، تستضيف هنغاريا خلال هذا العام في بودابست ٤ مناسبات دولية رئيسية، وهي المؤتمر العالمي للاتحاد الدولي للاتصالات (تيليكوم) ومؤتمر قمة بودابست للمياه والمؤتمر الإقليمي لمكافحة الإرهاب والمنتدى العالمي للعلوم.

يشكل الإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (القرار ٤/٧٤) وثيقة بالغة الأهمية لتحقيق أهدافنا. ولذلك، تؤيد هنغاريا اعتماد الإعلان. بيد أن الحكومة لا تزال تشعر بالقلق إزاء أي إشارة إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وكذلك الهجرة بصفة عامة، ونود أن نعرب عن تحفظات بشأن الفقرتين ٢١ و ٢٧ من الإعلان السياسي. فقد صوتت هنغاريا بـ ”لا“ على الاتفاق العالمي من أجل الهجرة في الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر الماضي (انظر A/73/PV.60). ولا يمكن لحكومة هنغاريا أن تتفق مع الرأي القائل بأن الهجرة تمثل الحل الأمثل لمشاكل سوق العمل والمشاكل الديمغرافية في بلدان المقصد، ولا مع مقولة إنها الحل لمشاكل البلدان الأصلية. ولا يمكن إيجاد حلول مستدامة إلا إذا ركزت غايات التنمية على إيجاد فرص لكسب العيش للناس في أوطانهم الأصلية. ولذا، تركّز الحكومة الهنغارية على المشاريع الإنمائية في البلدان الأصلية التي يمكن أن تُسهم في إيجاد حلول دائمة للمحتاجين وتحسين الظروف المعيشية. ونركّز على بناء الهياكل الأساسية في مجالات الرعاية الصحية والنظافة الصحية وإدارة المياه والتعليم في البلدان النامية.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في سياق شرح الموقف بعد اتخاذ القرار ٤/٧٤.

وأعطي الكلمة الآن للمتكلمين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد اتخاذ القرار.

**السيد سكوغ** (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أتكلم باسم ميسري هذا الإعلان السياسي، وهما الممثلة الدائمة لجزر البهاما، السيدة شيلا كاري وبالأصالة عن نفسي، بعد أن حظي الإعلان، الذي اعتُمد في البداية في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، الآن بتأييد الجمعية العامة (القرار ٤/٧٤).

وأود أن أشكر جميع الوفود على تعاونها في المشاورات والمفاوضات التي أجريناها. فبمساعدة منها وبفضل روحها التعاونية، حققنا الهدف الذي حددناه للخروج بإعلان سياسي موجز عملي المنحى ويستند إلى الأدلة، اتُّفق عليه بتوافق الآراء. وأودّ أن أعرض على الأعضاء ثلاثة استنتاجات خرجنا بها من العمل بشأن الإعلان السياسي.

أولاً، يبين لنا تعاون الأعضاء أن تعددية الأطراف ناجحة. وعندما تكون المخاطر كبيرة، نستطيع أن نضع خلافاتنا جانباً وأن نركّز على هدفنا المشترك. لقد تحدّث الزعماء في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة بصوت واحد واتفقوا على إبقاء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ العالمية وغير القابلة للتجزئة في موقع الصدارة وعلى تسريع العمل حتى نتمكن من بلوغ أهداف التنمية المستدامة في الوقت المحدد.

ثانياً، لقد قُدمت إلينا دلائل على التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة في تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والتقارير المرحلية لأهداف التنمية المستدامة. وهي تبين لنا أننا نتحرك ببطء شديد وأننا نسير إلى الوراء في بعض الحالات. غير أن التقارير تبين لنا أيضاً أننا لا نزال قادرين على تغيير مسار الأمور إذا ركزنا على الأشياء الصحيحة وعملنا معاً.

وأخيراً، وبعد أن اعتُمد الإعلان السياسي الآن، فإننا ندخل عقد العمل والتنفيذ الحاسم. وينبغي لنا أن نذكّر أنفسنا بالالتزامات التي قطعناها. ويتضمن الإعلان السياسي خطة مؤلفة من ١٠ نقاط للعمل المعجّل لتوجيه تنفيذنا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويحدوني الأمل في أن يكون التوجيه السياسي مفيداً لا للحكومات وحسب، بل لجميع أصحاب المصلحة الذين يعملون معاً لبلوغ الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة.

وسنحتفل في العام المقبل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وسيكون قد تبقى أمامنا عقد واحد فقط لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وفي الإعلان السياسي، طلبنا إلى الأمين العام:

”أن يتواصل مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لإيجاد الحلول والإسراع بخطى العمل من أجل سد الثغرات النظامية على صعيد التنفيذ، ونحن على أعتاب عقد حاسم بالنسبة لخطة عام ٢٠٣٠.“ (القرار ٤/٧٤، الفقرة ٢٦).

فلنغتنم العام المقبل كي نظهر أنه بإمكاننا إيلاء الأولوية للتنفيذ. كما تعهدنا بإجراء استعراض طموح وفعال للمنتدى السياسي الرفيع المستوى خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. ويحدوني الأمل في أن تمتد الروح الإيجابية والتعاونية التي شهدناها خلال المفاوضات بشأن الإعلان السياسي إلى عملية الاستعراض. إن خطة عام ٢٠٣٠ هي خارطة طريقنا من أجل إنقاذ الكوكب للأجيال المقبلة. وقد بعث الإعلان السياسي برسالة عاجلة إلى العالم مفادها أن وقت العمل قد حان.

**السيدة أزوسينا** (الفلبين) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد الفلبين البيانات التي أدلى بها في مؤتمر قمة الأهداف الإنمائية المستدامة المراقب عن دولة فلسطين باسم مجموعة ال ٧٧ والصين، وممثل تايلند بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وممثل السلفادور باسم مجموعة البلدان المتماثلة التفكير الداعمة للبلدان المتوسطة الدخل.

لقد التزمت الفلبين بتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وغاياتها بحلول عام ٢٠٣٠ عند اعتماد أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (انظر A/70/PV.4)، إلى جانب ١٩٢ دولة الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة. ولا يزال التزامنا راسخا حتى يومنا هذا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع الصلة المعلنة بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – والحاجة الملحة إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده. وتتسق أهداف التنمية المستدامة مع الخطط الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل في الفلبين، وتستند إليها بصورة تامة. ويشكل الشمول والاستدامة الهدفين والمبدئين اللذين نهتدي بهما في استراتيجياتنا الإنمائية.

كما شاركنا بنشاط في عملية الاستعراض الوطني الطوعي من أجل تبادل خبراتنا، بما في ذلك النجاحات والتحديات والدروس المستفادة، بهدف التعجيل بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ونعتبر عملية الاستعراض الطوعي معلما في عملنا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يمكننا من تتبع التقدم الذي أحرزناه وإعادة تقييم أساليبنا عند الاقتضاء. وبصفتنا بلدا رائدا في هذا المجال، قدمت الفلبين استعراضها الأول في تموز/يوليه ٢٠١٦. وركزنا على الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية، وحددنا سبل الاستفادة من تلك المكاسب، والتحقنا بالمرحلة الأولى من أهداف التنمية المستدامة.

وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في وقت سابق من هذا العام، قدمنا استعراضنا الوطني الطوعي الثاني، حيث أكدنا على اتباع نهج على نطاق الحكومة والمجتمع ككل من أجل تحقيق تطلعات الشعب الفلبيني في عيش حياة ومريحة وسلمية وآمنة وتتسم بوجود روابط أسرية ومجتمعية قوية. وقد أوجزنا بعض

الإنجازات التي حققها البلد، مثل الالتحاق بالتعليم الابتدائي شبه الشامل، وتعزيز العمل الشامل والمستدام والعادل من خلال قانون الوظائف الخضراء، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز بناء القدرات والشراكات من أجل التأهب للكوارث، والتصديق على قانون بانغسامورو الأساسي لمعالجة النزاع الذي طال أمده في جنوب الفلبين.

وتؤيد الفلبين تأييدا تاما الإصلاحات الجارية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لكي تصبح أكثر فعالية وكفاءة وشفافية في دعم البلدان وأولوياتها الإنمائية. وقد ترأسنا قطاع الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٩، حيث أحطنا علما بالجهود الجارية التي يبذلها الأمين العام، وسلمنا بالتقدم المحرز حتى الآن، ولاحظنا في الوقت نفسه أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

وإذ ننتقل إلى المرحلة التالية من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أود أن أكرر ما جاء في البيان الذي أدلى به الوفد الفلبيني في عام ٢٠١٥ عند اعتماد أهداف التنمية المستدامة، حيث إنه لا يزال صحيحا اليوم.

”تتعهد الفلبين بجعل خطة عام ٢٠٣٠ حقيقة واقعية، وبألا تترك أحدا خلف عن الركب. إنها مسؤوليتنا المقدسة تجاه أطفالنا والأجيال المقبلة، وواجبنا الرسمي كأعضاء في الأمم المتحدة“. (A/70/PV.12، صفحة ٣).

السيد دي لا مورا سالسيدو (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب المكسيك بالإعلان السياسي الذي اعتمد اليوم في إطار مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة (القرار ٧٤/٤). فعندما وضعنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كنا ندرك أن كل من أبعادها الثلاثة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – تكتسي نفس القدر من الأهمية. واليوم، عشية العقد الأخير في هذه الخطة، لم تف أي دولة من الدول الأعضاء بأهداف التنمية المستدامة على نحو كامل. إننا نجازف بعدم الوفاء بالتزاماتنا.

ولذلك فإنه من الضروري الانتقال من الأقوال والمفاوضات إلى الإجراءات والشراكات. وقد سر المكسيك تمكنها من تسجيل تسعة إجراءات تعجيل في مؤتمر القمة، وهي مشاريع وضعت التزام المكسيك بتحقيق الاستدامة موضع التنفيذ. وعلاوة على مواءمة خطتنا الإنمائية الوطنية مع خطة عام ٢٠٣٠، حددنا المجالات التي تحتاج إلى تدخلات هادفة من أجل معالجة الفجوة الاجتماعية والاقتصادية.

وأود أن أسلط الضوء على بضع من إجراءات التعجيل التي يقودها مكتب رئيس المكسيك والتي يمكن الاطلاع عليها على بوابة الأمم المتحدة لتبادل الآراء. أولا، تؤمن المكسيك إيمانا راسخا بتنشيط الزراعة مع مراعاة البيئة، ولذلك وضعنا برنامجنا ”المدارس الميدانية“. وسنعمل مع المجتمع المدني في ٦٥ بلدية في جنوب شرق المكسيك لتدريب المنتجين على أفضل الممارسات المتعلقة بالبيئة. وفي الوقت نفسه، سيتم إدماج هذه المجتمعات المحلية المهمشة في سلاسل القيمة المحلية والإقليمية دون التسبب في الاستخدام غير المستدام للأراضي.

ثانيا، نريد تعزيز المساهمة المباشرة للتعليم العالي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وبحلول نهاية العام المقبل، سنكون قد أنشأنا ١٠٠ مختبر للتنمية المستدامة في الجامعات في جميع أنحاء البلد، التي ستعمل مباشرة مع المجتمعات المحلية لتحديد مشاريع التنمية الاقتصادية المحلية وإعدادها وتنفيذها بالاستعانة بالتعاونيات والاقتصاد الاجتماعي.

ثالثا، إن عدم ترك أحد يتخلف عن الركب يعني بدقة عدم ترك ”أي أحد“. فعلى مدى سنوات عديدة، لم تكن النساء تحصل على ما يكفي من الضمان الاجتماعي، ولا سيما النساء العاملات في المنازل وفي المناطق الريفية. وستعزز المكسيك استراتيجيتها الوطنية المتعلقة بالرعاية مع التركيز بشكل خاص على السكان المنسيين تاريخيا. ونعتزم، من خلال الرعاية المصرفية، زيادة توافر الأدوات المالية بنسبة ٤٠ في المائة في خمس

سنوات، مع التركيز بوجه خاص على الجنوب والجنوب الشرقي من البلد.

إن كل يوم يمر يقلص الوقت المتاح لنا لتحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠. ولذلك فإننا نرفض أي محاولات لإعادة التفاوض على الأهداف التي اتفقنا عليها بشكل جماعي. ولهذا السبب أيضا نرحب بالتحالفات الاستراتيجية التي نعتبرها أساسية من أجل الوفاء بجدول الأعمال. وتريد المكسيك تعميق تعاونها بشأن التنمية المستدامة مع البلدان الأخرى، والمجتمع المدني، والمبادرات الخاصة، والأوساط الأكاديمية، والشعوب الأصلية، ومجتمعات المهاجرين، والشباب. نعم، من الممكن تحقيق أهدافنا، ولكن فقط إذا عملنا معا. فالعمل الجماعي سيكفل ألا يتخلف أحد عن الركب. وفي نهاية دورة استعراض خطة عام ٢٠٣٠ خلال هذه الدورة للجمعية العامة، أود أن أؤكد من جديد دعم المكسيك الثابت لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسنظل شريكا فاعلا ويعتمد عليه في عمليات الاستعراض والمتابعة.

**السيدة فيليتشكو** (بيلاروس) (*تكلمت بالروسية*): إن اتباع نهج مبتكرة وتعزيز التعاون الدولي أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. فاتباع نهج متعدد الأطراف هو ما أفضى بنا إلى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قبل أربع سنوات (انظر A/70/PV.4). وليس التعاون المتعدد الأطراف مجرد خيار ممكن لتحقيق ذلك، بل إنه بالغ الأهمية. وإذا أردنا النهوض بالتنمية المستدامة وتعبئة مواردنا، فإننا بحاجة إلى اتخاذ إجراءات أكثر تنسيقا وحسما. وفي حين إنه من الأهمية بمكان حشد الموارد المحلية والاعتماد على الذات اقتصاديا، فإن تهيئة بيئة دولية مواتية وكفالة توسيع نطاق الحصول على الموارد المالية والمساعدة التكنولوجية تظل بالغة الأهمية.

ونعتقد أن بوسع القطاع الخاص أن يوفر الموارد المالية والتكنولوجيا اللازمة وأنه ينبغي من ثم للأمم المتحدة تعميق وتوسيع نطاق الشراكات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولا تزال بيلاروس تبذل جهودا مطردة من أجل تحقيق التنمية المستدامة استنادا إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتُركز جهودنا على تحقيق توازن مستدام بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وتعزيز مبادئ الاقتصاد الأخضر، وإدراج مفهوم المدن الذكية وتطوير الزراعة الدقيقة. وتلتزم بيلاروس التزاما راسخا بالانتقال إلى اقتصاد مستدام خفيض الكربون، وتعتزم زيادة مساهمتها في الجهود المشتركة الرامية إلى معالجة هذا التحدي العالمي. ونحن ملتزمون على نحو لا لبس فيه بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة التي نطلقها في الجو بما لا يقل عن ٣٥ في المائة بحلول ٢٠٣٠ مقارنة بعام ١٩٩٠، باستخدام مواردنا الخاصة حصراً. وتنظر بيلاروس أيضا في تحديد أهداف أكثر طموحاً بوسعها تحقيقها بفضل حصولها على المساعدة المالية والتكنولوجية من بلدان أكثر تقدما.

لقد باتت الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة عاملا يوحد جميع شركائنا – هيئات الحكومة، والبرلمان، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية. وعقدنا أول منتدى وطني معني بالتنمية المستدامة بمشاركة طائفة واسعة من الشركاء الوطنيين والدوليين، فضلا عن عقدنا أول منتدى إقليمي. وفي بداية عام ٢٠٢٠، نعتزم عقد أول منتدى للاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية بشأن أهداف التنمية المستدامة. ونرى أن الشراكات مع جميع الأطراف المعنية على الصعيدين الوطني والدولي من العوامل الرئيسية في تسريع وتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن هذا المنطلق، تعطي بيلاروس الأولوية لتبادل الخبرات والجهود المشتركة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ونشجع على توسيع نطاق التعاون بين المؤسسات والآليات الوطنية المسؤولة عن هذا المجال. كما نعتقد أن إقامة شراكات دولية مماثلة من شأنه أن يُيسر تبادل أفضل الممارسات في مجال التنمية المستدامة ويسرّع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

**السيد راي** (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، لقيادتكم المقتدرة في توجيه أعمال الجمعية العامة.

إن نيبال ترحب باعتماد الجمعية الإعلانَ السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (القرار ٧٤/٤). وغني عن القول إن المنتدى يمثل مناسبة هامة تُقام كل أربع سنوات لإجراء استعراض شامل لما أحرزناه من تقدم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد عاد قادتنا إلى أوطانهم لينقلوا بصوت عال وواضح رسالة الإعلان التي مفادها أن إحداث تغيير سريع أمر ممكن وأن أهداف التنمية المستدامة لا تزال في متناولنا إذا ما اعتنقنا التحول وعجلنا بالتنفيذ.

وما يهم الآن هو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تنفيذا فعالا وفي أوانه. ويتطلب ذلك تحولاً من اتباع نهج العمل المعتاد إلى تكثيف جهودنا الرامية إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات وزيادة الشراكات. وهناك العديد من التحديات التي تواجه العالم، من الفقر والجوع إلى تغير المناخ والكوارث. وتتطلب هذه التحديات العالمية استجابة عالمية، ولن تكون الاستجابة العالمية ممكنة إلا من خلال تعددية أطراف قوية. ويُعدّ عدم ترك أي أحد خلف الركب والوصول أولاً إلى من هم أشد تخلفا عنه مبدأين من بين المبادئ الأساسية التي تجعل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بهذا الطموح والقدرة التحويلية.

وقد بيّنت أربع سنوات من التنفيذ أن هناك ثغرات في البيانات، والهياكل والتمويل. وتكون بعض تلك الثغرات هائلة عندما يتعلق الأمر بالبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، ومن بينها أقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية من فئة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وإذ ندنو بسرعة من استعراضات منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، فإن أهداف التنمية المستدامة تفرض علينا، باعتبارنا المجتمع الدولي، أن نصب تركيزنا، على سبيل الأولوية، على أشد البلدان احتياجاً. وفي مسيرتنا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب أن يكون العقد القادم عقد عملٍ وإنجاز على السواء. والخيار الوحيد أمامنا لتحقيق ذلك هو ضمان تعددية أطراف قوية من شأنها أن تحشد استجابة عالمية.

وبوصف نيبال بلداً جبلياً وغير ساحلي من فئة أقل البلدان نموا، شهد عملية تحول سياسي، فإنها قد جعلت الآن من تحقيق الازدهار الاقتصادي والتنمية المستدامة أولويتها. ويتجلى ذلك الطموح الوطني في شعار الحكومة القائل ”نيبال مزدهر لنيباليين سعداء“. ومع أن حكومة نيبال تتسق مع معظم أهداف التنمية المستدامة، قامت باعتماد الخطة الدورية الخامسة عشرة إلى جانب رؤية طويلة الأجل من أجل البلد تمتد على ٢٥ عاما، ترمي إلى إرساء مسار إنمائي تحويلي وإحداث تغيير هيكلي في اقتصادنا.

وبالنظر إلى سلسة نيبال الجبلية التي تمتد على حوالي ٨٠٠ كيلومتر، فإنها تقع في إحدى أكثر مناطق العالم عرضة لتغير المناخ. وإننا نولي التنميةَ المستدامة والمتكاملة للجبال أهميةً كبيرة. وإذ تضع حكومة نيبال في اعتبارها مقتضيات أزمة المناخ، قررت الدعوة إلى إقامة حوار ساغارماثا، وهو منتدى عالمي سنوي لتبادل الآراء بشأن مواضيع شتى، بما فيها تغير المناخ.

ولا يزال تمويل التنمية المستدامة يشكل تحديا هاما. ففي حالة نيبال وحدها، سنحتاج إلى زهاء ١٨ بليون دولار سنويا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وسنبذل قصارى جهدنا لحشد ما يسعنا حشده من الموارد المحلية. وفي الوقت نفسه، نحث شركاءنا في التنمية على الوفاء بالتزاماتهم في أقرب وقت ممكن. وقد قامت نيبال أيضا بتنظيم مؤتمر قمة معني بالاستثمار هذا العام لتشجيع استثمارات القطاع الخاص.

ومن الواضح أنه من دون المزيد من التعاون والشراكة مع جميع شركائنا الدوليين للحصول على ما يلزم من الموارد، والتكنولوجيا وغير ذلك من أشكال الدعم، سيظل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بعيد المنال.

وختاما، أود أن أسلط الضوء على حقيقة أننا بحاجة إلى مزيد من التعاون والشراكات، على النحو المبين بحق في الإعلان السياسي. ونيبال مستعدة لبذل كل ما في وسعها لينعم شعبها بالرخاء وليكون كوكبنا مستداماً.

**السيدة تسفاماريام** (إريتريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد مرت أربعة أعوام منذ بدء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأمامنا ١١ عاما للوفاء بتعهداتنا. ومن بالغ الأهمية أن نقوم برصد التقدم الذي أحرزناه ودراسة التحديات التي نواجهها إذا ما أردنا تقييم ما قطعناه من أشواط على درب تحقيق التزامات التنمية المستدامة. ومن المهم الإشارة إلى الاتجاهات الإيجابية التي سجلتها العديد من البلدان في مجال الحد من الفقر المدقع ومعدلات وفيات الأطفال. وتجدر الإشارة أيضا إلى زيادة تنفيذ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني على الصعيد العالمي. ومع ذلك، لا يزال التقدم غير متكافئ، ولا تفي سرعته ونطاقه بالالتزامات الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة بحلول ٢٠٣٠.

وما فتئت إريتريا تخطو خطوات متواضعة نحو تحقيق التنمية المستدامة على صعيد أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية الثلاثة، من خلال سياستنا القائمة منذ زمن طويل والرامية إلى تحقيق نمو متوازن ومحوره الإنسان. ويمثل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الواقع أمرا يصعب تحقيقه بالنسبة للعديد من البلدان، ولكنه يصعب بقدر أكبر على البلدان النامية وتلك المتضررة من النزاع. وبالنسبة لبلد مثل إريتريا التي تضررت من النزاع لفترة تزيد عن ثلاثة أرباع وجودها كدولة، أتاح إحلال السلام مؤخرا في المنطقة فرصا أفضل ومستقبلا واعدا لتعويض ما ضاع من فرص. وسيمكّن هذا المسار الإيجابي إريتريا وبقية المنطقة من التركيز على وضع اللبنات الأساسية اللازمة للتنمية والتكامل الإقليميين. وفي حين تمضي المنطقة قدما نحو تحقيق التكامل، لا يسعنا تأجيل مهمة تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبنا – وهي الغذاء، والمياه، والرعاية الصحية، والتعليم، والنقل، والكهرباء، وبناء القدرات، وتوظيف الشباب وتمكينهم.

وقد شرعت إريتريا في برنامج مزدوج لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي والعمل مع جيرانها من أجل تحقيق السلام في المنطقة وإدامته. وسنواصل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز تعبئة مواردنا المحلية البشرية والمالية على السواء، والتي نرى أنها قوة دافعة للتنمية المستدامة. ومع ذلك، لا مغالاة في التأكيد على أهمية توسيع نطاق الشراكات العالمية واجتذاب استثمارات كبيرة في مختلف قطاعات اقتصاداتنا.

ويتطلب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بنجاح أن نعمل معا وأن نبدي تضامننا. دعونا نفي بالتزاماتنا بإعداد سياسات صائبة وحشد الموارد اللازمة لبناء مستقبل أفضل للجميع مع عدم ترك أي أحد خلف الركب. وسيتطلب ذلك مشاركة جميع الجهات المعنية مشاركة كاملة وفعالة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن جانبها، لن تدخر إريتريا وسعا لبناء بلد متوسط الدخل مزدهر اقتصاديا بحلول عام ٢٠٣٠، وذلك بتعزيز الأساس اللازم لقيام دولة تنعم بالوئام وتلبي توقعات وتطلعات شعبها.

**السيد الشامسي** (الإمارات العربية المتحدة): نعلم من التقارير الأخيرة أنه على الرغم من التقدم المحرز نحو خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن العديد من المجالات، فإن التنفيذ العالمي بشكل عام كان بطيئا. فليس من المبالغة القول بأننا قد انحرفنا عن المسار. ولذلك، جاء مؤتمر القمة الأول المعني بأهداف التنمية المستدامة في أنسب وقت ممكن، حيث نناقش بشكل جماعي كيفية تسريع التنفيذ.

وتدعم الإمارات العربية المتحدة تعهد المجتمع الدولي بإطلاق عقد من العمل والإنجاز نحو عام ٢٠٣٠، حيث قمنا بإعادة توجيه برامجنا للمساعدات الأجنبية، والتي بلغت ٢٠ بليون دولار من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨، لتقديم الدعم بشكل مباشر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فهدفنا من الآن فصاعدا هو تعزيز آليات الامتثال لأهداف التنمية المستدامة وتعزيز تمويل هذه الأهداف من جميع المصادر.

إن سد الفجوات في قطاعي الطاقة والتكنولوجيا أمر أساسي للتقدم ضد الفقر. وتؤمن دولة الإمارات بأن الوقت قد حان لأن تركز برامج الأمم المتحدة جهودها على هذين القطاعين. ومن هذا المنطلق، فإن دولة الإمارات، ومن خلال شراكاتها في مجال الطاقة المتجددة والتي يبلغ مجموعها حوالي بليون دولار، شهدت كيف يمكن للتمويل العام التأسيسي أن يفتح الطريق أمام تمويل القطاع الخاص. وعليه، فإن سبل خلق فرص العمل وفيرة. فعلى سبيل المثال، نتوقع أن يخلق العمل الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ١١ مليون وظيفة جديدة في قطاع الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٣٠. وعليه، كلنا نشهد ما تمتلكه القطاعات الحديثة، مثل الطاقة المتجددة والتقنيات الرقمية، من إمكانات تحويلية تخدم كافة أهداف التنمية المستدامة. ونحن في دولة الإمارات ملتزمون بالعمل عن كثب مع جميع الشركاء لإطلاق العنان لهذه الإمكانات.

وأخيرا، إن العالم يحتاج إلى مزيد من سفراء الأهداف التنمية المستدامة والمؤمنين بها، الذين سيحرصون على أن تكون أهداف التنمية المستدامة مناسبة لأولئك الذين يحتاجون إليها. وتحقيقا لهذه الغاية، تضع دولة الإمارات أهداف التنمية المستدامة في قلب ”إكسبو ٢٠٢٠“، المعرض العالمي القادم الذي سيُعقد في دبي، والذي سيتم فيه دمج أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء الموقع وفعالياته، مع التركيز على إلهام الناس ليكونوا سفراء للتغيير الإيجابي في مجتمعاتهم. فمن خلال تواجد ٢٥ مليون زائر مرتقب من كافة بلدان العالم، نأمل أن يكون المعرض أكبر حدث لتسريع أهداف التنمية المستدامة حتى الآن وفرصة لعقد الشراكات بين كافة الدول والمشاركين في المعرض نحو تحقيق أهدافنا المشتركة لعام ٢٠٣٠.

**السيدة خواريس أرغويتا** (غواتيمالا) (*تكلمت بالإسبانية*): لا يمكننا تفويت هذه الفرصة لتهنئة أنفسنا على اعتماد الجمعية العامة في وقت سابق للإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (القرار ٤/٧٤)، وكذلك على الالتزام الأساسي الذي يتجلى على الصعيد العالمي بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وكل هدف من أهداف التنمية المستدامة الواردة فيها.

لقد قطعنا في غواتيمالا أشواطا مهمة في تخطيطنا للتنمية باعتماد خطتنا للتنمية الوطنية المسماة ”كاتون: بلدنا غواتيمالا عام ٢٠٣٢“ في عام ٢٠١٤ وإدماج أهداف وغايات خطة عام ٢٠٣٠ في خطة التنمية الوطنية في عام ٢٠١٦ باقتضابها في صورة ١٠ أولويات وطنية. وأتاح لنا استعراضنا الوطني الطوعي الثاني، الذي قدمناه في هذا العام، أن نلقي نظرة على السنوات الخمس الأولى لخطتنا للتنمية الوطنية. وشمل الاستعراض، الذي أُعد من خلال عملية أكثر تشاركية وذات نطاق أوسع، العمل مع المؤسسات العامة والبلديات والمجالس الإنمائية وشركاء التعاون الدولي وقطاع الأعمال والمجتمع المدني. ومع ذلك، وكما أكدت الجمعية العامة مجددا اليوم، فإن رؤيتنا تتمثل في المضي قدما نحو عقد من العمل والنتائج على صعيد التنمية المستدامة.

واستنادا إلى تجربتنا، ندرك أن التنمية المستدامة تتطلب إعادة تكييف المؤسسات والسياسات العامة والبرامج والميزانيات، وهو الأمر الذي يستلزم بذل الحكومات لجهد كبير في عملية التنفيذ. وسيكون توفير خدمات بناء القدرات للحكومات المحلية وتوحيد النظم والأدوات الإحصائية التي تدعم اتخاذ القرارات بصورة متسقة واستراتيجية أمرا رئيسيا في هذه المرحلة. ولذلك،

من الضروري تعزيز وسائل التنفيذ، ولا سيما تمويل التنمية الذي يمكن في سياقه أن يكمل الاستثمار الخاص والتجارة والديون التي يمكن تحملها ونقل التكنولوجيا المبادرات باستخدام الموارد المحلية والمساعدة الإنمائية الرسمية. ونعلم أن التحالفات الاستراتيجية ضرورية لتكملة الجهود التي تبذلها الحكومة على جميع المستويات.

وفي غواتيمالا، نعتقد أن الأمور التالية ذات أهمية قصوى: الحد من الفقر؛ وكفالة الحماية الاجتماعية؛ وضمان الوصول إلى الخدمات الصحية؛ وتعزيز الأمن الغذائي والتغذوي؛ وتوفير إمكانية الحصول على التعليم الجيد والملائم والمنصف؛ وتوفير فرص عمل لائق وعمالة جيدة، لا سيما للشباب؛ والحد من أوجه عدم المساواة لتقليل الفجوات في أوساط السكان الأصليين والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك في المناطق الريفية من البلد.

وبالمثل، وبوصفنا أحد أشد البلدان تعرضا لآثار تغير المناخ على مستوى العالم، فإننا نشدد على ضرورة إدماج مبادئ التكيف والتخفيف على جميع مستويات السياسات العامة. ونؤكد أيضا أهمية الاستمرار في تعزيز مؤسساتنا الأمنية وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء، الأمر الذي سيمكننا من الاعتماد على مؤسسات ديمقراطية قوية قادرة على تلبية الاحتياجات الإنمائية لمواطنينا من أجل تعزيز بناء مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع.

وأؤكد من جديد التزام بلدي بتحقيق أولوياتنا الوطنية وندعو إلى بذل جهود متكاملة لدعم تعددية الأطراف من أجل التصدي بصورة أفضل للتحديات التي تواجهنا.

**السيد كاكانور** (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أربع سنوات، قطع المجتمع العالمي تعهدا بعدم ترك أحد خلف الركب وبجعل العالم مكانا أكثر استدامة. ووفرت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة خطة العمل لترجمة ذلك التعهد إلى حقيقة واقعة. ونحن ندخل الآن العقد الأخير لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أننا أحرزنا تقدما كبيرا في دورة السنوات الأربع الأولى، لا تزال هناك تحديات على الطريق الطويل أمامنا.

ويتمثل المبدأ الأساسي لخطة الهند للتنمية في عبارة ”من خلال دعم الجميع ومن أجل تنمية الجميع ونحو كسب ثقة الجميع“. ويجسد هذا الشعار جوهر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فقدرة أي بلد على تحقيق وإدامة النمو الاقتصادي الطويل الأجل تحددها قدرته على زيادة الإنتاجية عن طريق استخدام تكنولوجيات أفضل، بالإضافة إلى رأس المال البشري والمادي.

وفي الهند، يسهم قطاع التكنولوجيا المالية إسهاما كبيرا في النمو السريع في إمكانية الحصول على الخدمات المالية والشمول المالي. فقد أمكن إدماج عدد قياسي من المهمشين يبلغ ٣٧٠ مليون شخص في النظام المالي خلال السنوات الخمس الماضية. ومكن انتشار التكنولوجيا المحمولة وربطها بالبطاقات البيومترية الرقمية والحسابات المصرفية الحكومة من توزيع إعانات محددة الأهداف وتقديم خدمات الحوكمة الإلكترونية

وحققنا هدف كهربة القرى بنسبة ١٠٠ في المائة في نيسان/أبريل ٢٠١٨ ونضاعف الآن جهودنا لتحقيق هدف توفير الكهرباء لنسبة ١٠٠ في المائة من الأسر المعيشية خلال الأشهر القليلة المقبلة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أطلقنا أكبر نظام للتغطية الصحية تموله الحكومة في العالم، ويستهدف تغطية ١٠٠ مليون أسرة معيشية ويمكن أن يوفر الخدمات الصحية المجانية لسكان يبلغ عددهم ٥٠٠ مليون نسمة. ويوفر نظام التأمين الصحي غير النقدي وغير الورقي هذا تغطية تصل إلى ٧ ٠٠٠ دولار لكل أسرة في السنة للحصول على خدمات الرعاية الصحية من المستويين الثاني والثالث في المستشفيات. ونخطط أيضا للقضاء على سوء التغذية في الهند بحلول عام ٢٠٢٢

ونعكف على بناء ٤٠ مليون مسكن ميسور التكلفة في نفس الإطار الزمني.

ومن خلال جميع هذه المبادرات الإنمائية، أحرزت الهند تقدما كبيرا في القضاء على الفقر المدقع. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، انتشلت الهند ٢٧١ مليون شخص من براثن الفقر بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٦، مسجلة بذلك أسرع انخفاض في قيم دليل الفقر المتعدد الأبعاد خلال تلك الفترة.

وتلتزم الهند التزاما كاملا بالوفاء بمساهماتها المحددة وطنيا قبل الموعد المستهدف بوقت كاف وحماية بيئتها الغنية والسعي للسير على درب تحقيق تنمية مستدامة منخفضة الكربون. ويملك ١٧ بلدا في العالم ٧٠ في المائة من تنوعه البيولوجي، مما يكسبها لقب ”البلدان الأكثر تنوعا في العالم“. والهند أحد هذه البلدان، فهي تمثل من ٧ إلى ٨ في المائة من التنوع البيولوجي في العالم – ولكنها لا تزال قادرة على إطعام ١٧ في المائة من سكان العالم. ونرى أنه من الممكن تحقيق توازن صحي بين التنمية والحفاظ على الطبيعة. وخير دليل على ذلك مضاعفة عدد النمور في الهند – من ١ ٤١١ في عام ٢٠٠٦ إلى ٢ ٩٦٧ في عام ٢٠١٩. ويعيش ٧٠ في المائة من إجمالي النمور في العالم حاليا في الهند.

وقد تعهدنا أيضا بإصلاح ٢٦ مليون هكتار من الأراضي المتدهورة من خلال تنفيذ برنامج ضخم للتشجير. وأطلقنا أيضا ”الائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث“، وهو شراكة عالمية تتولد عنها المعارف ويجري تبادلها بشأن مختلف جوانب الهياكل الأساسية المقاومة للمناخ والكوارث.

ونجحنا في رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأسندنا مسؤولية الإشراف على تنفيذ هذه الأهداف في الهند إلى مجمع الفكر الوطني لدينا – ”المؤسسة الوطنية لتحويل الهند“ – برئاسة رئيس وزراء بلدنا. وسعيا لتوفير بيانات موثوقة وعالية الجودة وحسنة التوقيت، أطلقنا مؤشر الهند لأهداف التنمية المستدامة، وهو عبارة عن لوحة متابعة إلكترونية ترصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مستوى الولايات وتوفر حوافز ملائمة للأقاليم لإثارة المنافسة وتمكينها من تحسين أدائها.

وإعلاء لروح تبادل الخبرات، بما في ذلك النجاحات والتحديات والدروس المستفادة، وبغية التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، قدمت الهند استعراضها الوطني الطوعي خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، وستقدم الجولة الثانية من استعراضها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام ٢٠٢٠.

ويتمثل هدفنا في التأكد من وصول ثمار التقدم والتنمية في الهند إلى جميع مواطنيها البالغ عددهم ١,٣ بليون نسمة. ويكتسي التقدم الذي تحرزه الهند في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أهمية بالغة بالنسبة للعالم، بوصفها موطن حوالي ١٧ في المائة من سكان العالم. وعلى الرغم من أن الهند لا تزال بلدا ناميا، فقد أنشأت في عام ٢٠١٧، انطلاقا من روح التعاون بين بلدان الجنوب، صندوق شراكة الهند وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة غيرها من البلدان النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها. وخُصص للصندوق مبلغ مقداره ١٧٦ مليون دولار على مدار العِقد المقبل من أجل التركيز على المشاريع الإنمائية في أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

قال المهاتما غاندي ذات مرة ”هناك يومان في السنة لا يمكننا القيام فيهما بأي شيء – أمس وغدا“. وقد كان يعني تحديدا أننا بحاجة إلى العمل اليوم لمواجهة تحدياتنا الإنمائية.

**السيدة روزا سواسو** (هندوراس) (*تكلمت بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببيان موجز عقب اعتماد الإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد تحت رعاية الجمعية

العامة (القرار ٤/٧٤)، بغية تسليط الضوء على التزام هندوراس بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبعد مرور أربع سنوات على بدء تنفيذ الخطة، على الرغم من التقدم المحدود المحرز، يتضح أننا بحاجة إلى مضاعفة الجهود ليتسنى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وكما يشير الإعلان، إننا بحاجة إلى الإسراع بخطى العمل والتعبئة الاستراتيجية للموارد اللازمة إذا أردنا كفالة عدم تخلف أحد عن الركب.

وفي عالم اليوم، يجب علينا أن ننتقل من الأقوال إلى الأفعال. وتحقيقا لتلك الغاية، ما فتئ بلدي يضع استراتيجيات محددة لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وتمثلت الخطوة الأولى في إدماج أهداف التنمية المستدامة في نظام تخطيطنا الوطني. وأبلغنا الجمعية العامة بالتقدم المحرز في ذلك الصدد. وفي وقت لاحق، أنشأنا لجنة وطنية معنية بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن خلال تلك اللجنة، ستقود حكومة هندوراس تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها ورصدها في البلد بشكل فعال، بمشاركة جهات فاعلة من الحكومة المركزية، فضلا عن الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. فخطة عام ٢٠٣٠ هي التزام من الجميع تجاه الجميع. ولذا، علينا توحيد جهودنا على نحو متضافر.

وعندما نتكلم عن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، يجب علينا أن نتكلم أيضا عن تغير المناخ. فلا يمكن تحقيق التنمية المستدامة ما لم تُتخذ تدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ. وإذا لم نأخذ تغير المناخ في الحسبان في جهودنا، فإنه سيبدد مكاسب التنمية التي تحققت في العقود الأخيرة، مما يهدد الاستقرار الداخلي للبلدان والسلام العالمي.

ونعمل في هندوراس على تعزيز نظم للإنتاج الزراعي قادرة على التكيف مع تغير المناخ؛ وإجراء البحوث الزراعية وإنشاء مراكز الابتكار؛ وبناء هياكل محمية من قبيل الصوبات الزراعية وشبكات الري الذكية وخزانات المياه. ونقود أيضا حملات لإعادة التشجير تهدف إلى حث الشباب والأطفال على الحفاظ على الغابات. ويجب أن يشارك المجتمع ككل في الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف المواتية لكفالة القدرة على الصمود أمام تغير المناخ والتكيف معه والتخفيف منه.

ويجب تعزيز إمكانية الحصول على التمويل وتعبئة الموارد من القطاع الخاص، فضلا عن التعاون الدولي، من أجل بناء نظام يتيح طرائق جديدة للحصول على الأموال – نظام ينتهج نهجا جنسانيا يشمل أضعف القطاعات حتى تعود الفائدة الحقيقية للتجارة العادلة على جميع أفراد المجتمع.

في الختام، تعرب هندوراس مجددا عن اقتناعها الراسخ بأن اعتماد هذا الإعلان سيعطي زخما جديدا لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

**السيدة برينك** (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تجسد أهداف التنمية المستدامة القيم الأسترالية وطموحاتنا إلى تحقيق الرخاء والاستقرار وشمول الجميع في منطقتنا – منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وكان من دواعي سرورنا أن ننضم إلى الآخرين في التأكيد مجددا على التزامنا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ خلال مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة ومن خلال هذا الإعلان السياسي (القرار ٤/٧٤). ونهنئ السفير سكوغ والسفيرة كاري على قيادتهما الفعالة للمفاوضات.

تفخر أستراليا بالعمل مع شركائنا الدوليين بغية النهوض بأهداف التنمية المستدامة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ونعلم أن تسخير مهارات النساء والفتيات وتطويرها من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمر بالغ الأهمية ليس من أجل تحقيق الهدف ٥، بشأن المساواة بين الجنسين، من أهداف التنمية المستدامة فحسب، بل لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧. وفي العام الماضي، أطلقت أستراليا أول مبادرة لنا بعنوان ”بيان أمن المرأة الاقتصادي“ من أجل تعزيز الفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة الأسترالية وتحقيق رؤيتنا

لأستراليا نشطة وآمنة ومتماسكة. ونكافح العنف ضد المرأة من خلال خطتنا الوطنية للحد من العنف ضد النساء وأطفالهن للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٢. ونعمل أيضا على وضع خطة عملنا الوطنية الثانية بشأن المرأة والسلام والأمن لتوفير توجيهات للعمل على المدى الطويل بشأن المشاركة المجدية للنساء والفتيات في عمليات السلام والأمن.

إن المحيط الهادئ موطن أستراليا. وهو يواجه تحديات كبيرة وفريدة من نوعها. ولهذا السبب، نتعهد بمضاعفة جهودنا في منطقة المحيط الهادئ، واضعين المنطقة في صدارة سياستنا الخارجية ومحورها. وتعمل أستراليا بالتشاور الوثيق مع الشركاء في منطقة المحيط الهادئ من أجل التصدي للتحديات الإنمائية الطويلة الأجل في المنطقة، بما في ذلك تغير المناخ. ونعمل معا على تهيئة المناخ وبناء القدرة على مواجهة الكوارث في المنطقة وتحسين سلامة المحيطات والتصدي للتلوث الناجم عن البلاستيك. كما نعمل معًا على مساعدة المجتمعات المحلية في المنطقة في معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين والحد من العنف الجنساني والعنف الأسري.

تفتح أستراليا إمكانية الوصول إلى أسواق العمل لدينا أمام العمال من منطقة المحيط الهادئ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التحويلات المالية ويدعم تنمية المهارات في جميع أنحاء المنطقة. ويربط نظام الكابلات البحرية المرجانية أستراليا ببابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان لزيادة الوصول إلى شبكة الإنترنت وإمكانية الاتصال بجيراننا. وهذا حقا مشروع تحويلي. ونعمل من خلال النظام المتعدد الأطراف لضمان تدفق الموارد الإضافية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقتنا.

إن خطة عام ٢٠٣٠ طموحة وذات أهمية أكثر من أي وقت مضى. ونتطلع إلى العمل مع جميع الشركاء لمواجهة التحدي الذي يواجهنا والمتعلق بتحويل عالمنا وعدم التخلي عن أحد.

**السيد دو ريغو** (بنن) (*تكلم بالفرنسية*): من دواعي السرور الحقيقي لبلدي، بنن، اغتنام هذه الفرصة لمخاطبة هذه الجلسة العامة التي تجسد تولي الجمعية العامة للمسؤولية عن الإعلان السياسي (القرار ٤/٧٤) المعتمد في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة.

وبعد مرور أربع سنوات على بدء تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بنن، يتمثل أحد الدروس الرئيسية المستفادة في أن دمج مبادرات أهداف التنمية المستدامة في أطر التخطيط الوطنية أمر ضروري من أجل التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والذي يجب أن يركز على المواءمة بين مبادئ تحديد الأولويات والتنسيق والشراكة.

وقد أدى امتلاكنا لزمام أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني إلى اختيار بنن لـ ٤٩ هدفا تحظى بالأولوية و ١٦٨ مؤشرا للرصد. وقد أدى هذا العدد الكبير من الأهداف التي تشمل جميع قطاعات النشاط إلى تنسيق أكثر نشاطًا وإلزامًا، مع تنسيق أفضل لإدارة البيانات. وهكذا جرت مواءمة إطار التخطيط الإنمائي بأكمله مع تلك الغايات ذات الأولوية.

وقد استمرت عملية امتلاك الزمام بإجراء تقييم لتكلفة تحقيق الغايات ذات الأولوية في إطار أهداف التنمية المستدامة، وهي تكلفة كبيرة تبلغ ٧٤ بليون دولار. وقد مكّن هذا التقييم البلد من تقييم التحدي الحقيقي المتمثل في تعبئة الموارد اللازمة وضمان إعداد إطار سليم للميزانية الكلية.

وأدى تحليل الآثار المتتالية للغايات ذات الأولوية لأهداف التنمية المستدامة وأوجه التآزر بينها إلى تحديد تسعة منطلقات تشغيلية، تتمثل في الحماية الاجتماعية والإنتاج الزراعي والتعليم والصحة ومياه الشرب والطاقة والبنية التحتية والمدن والمستوطنات البشرية والأرض. ويتم تنفيذ مشاريع كبرى في كل مجال من هذه المجالات، مع تحقيق نتائج ملموسة في العديد من الأماكن وهو ما يشجع الناس على الذهاب إلى أبعد من ذلك. وعلى

سبيل المثال، أشير إلى تنفيذ برنامج الحماية الاجتماعية المعنون ”التأمين من أجل تعزيز رأس المال البشري“ لمساعدة الفئات الأكثر ضعفًا في قطاعات الزراعة والتجارة والنقل والحرف اليدوية والفن والثقافة.

وأنوه أيضًا بتنفيذ مشروع المطاعم المدرسية، حيث تم إدراج ٥١ في المائة من المدارس الابتدائية في ”البرنامج الوطني للتغذية المدرسية المتكاملة“، وهو ما يتيح تحسين الأداء المدرسي والوضع الصحي والغذائي للطلاب كما يؤدي أيضًا إلى تطوير الإنتاج الزراعي المحلي الذي يدر دخلا كبيرا على المزارعين.

وبالإضافة إلى ذلك، نعكف على تنفيذ إصلاح القطاع الزراعي بأكمله، مع تحديد مراكز التنمية الزراعية، بقيادة ”الوكالة الإقليمية للتنمية الزراعية“ المسؤولة عن تنفيذ برامج التنمية الوطنية في مختلف المجالات.

كما تجدر الإشارة إلى الاستثمارات الضخمة في قطاع مياه الشرب من خلال إعادة تأهيل الآبار وتنفيذ مشاريع لإمداد القرى بالمياه من أجل بلوغ هدف التنمية المستدامة المتمثل في ضمان توفير مياه الشرب للجميع بحلول عام ٢٠٢١، أي قبل ١٠ أعوام من الموعد النهائي.

وفي قطاع الطاقة، ساعد تشغيل طاقة جديدة لتوليد الكهرباء بقدرة ١٢٧ ميغاوات، مع توقع توليد ٤٠٠ ميغاوات بحلول عام ٢٠٢١ تشتمل على مزيج من الطاقة المتجددة بنسبة ٢٥ في المائة، على تقليل تبعيتنا في مجال الطاقة بمقدار النصف.

كما يسهم تنفيذ برنامج تعبيد الطرق في جميع مدن بنن الرئيسية والثانوية، لأغراض الصرف الصحي في المناطق الحضرية، في تحسين الظروف المعيشية لسكاننا.

وأخيراً، يجري تنفيذ حلول مستدامة من أجل الحد من منحنى تدهور الأراضي في البلد وعكس اتجاهه. وفي هذا الصدد، تم تدريب أكثر من ١٣ ٠٠٠ منتِج زراعي على الإدارة المستدامة للأراضي وإصلاح التربة المتدهورة لتحسين الأمن الغذائي.

في الختام، أكرر، بالنيابة عن حكومة بلدي، امتناننا للشركاء التقنيين والماليين لدعمهم المستمر للتقدم المحرز في بنن. وقدم بلدي مرتين استعراضا وطنيا طوعيا في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى من أجل الامتثال لمبادئ التقييم. ورغم تلك التقييمات السنوية، التي يجب على الدول الأعضاء تقديمها، وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام لعام ٢٠١٨ بشأن أهداف التنمية المستدامة (E/2018/64)، فإن وتيرة العملية العالمية لا ترقى إلى ما دعت إليه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجبرنا هذا التقييم على اتخاذ تدابير فورية ومكثفة على جميع المستويات حتى لا يجري فعلياً التخلي عن أحد.

**السيد الكواري** (قطر): ترحب دولة قطر باعتماد مشروع القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة للتو والمتضمن الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عُقد تحت رعاية الجمعية العامة (القرار ٧٤/٤). ونجدد تقديرنا للميسرين، الممثلين الدائمين لجزر البهاما والسويد، على جهودهما الدؤوبة في تيسير عملية المشاورات حول الإعلان السياسي بطريقة مفتوحة وشفافة. إننا باعتمادنا لهذا الإعلان السياسي، نؤكد مرة أخرى التزامنا المشترك بالتحرك الطموح لتحقيق رؤيتنا المشتركة بحلول عام ٢٠٣٠ وعدم ترك أحد خلف الركب.

تولي دولة قطر اهتماما بالغا للعديد من المسائل الهامة التي يتناولها الإعلان السياسي لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، ومن بينها الإقرار بالتحديات الخاصة التي تواجه أشد البلدان ضعفا في السعي لتحقيق التنمية ومن بينها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن منطلق إيمان دولة قطر بضرورة إيلاء أكبر قدر من الاهتمام للاستجابة لتلبية الاحتياجات والأولويات الخاصة بأقل البلدان نموا، فإن دولة قطر ستستضيف في شهر آذار/مارس من عام ٢٠٢١ مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا ونتطلع إلى أن

يكون هذا المؤتمر محطة فارقة نحو توفير الزخم الإيجابي للتنمية المستدامة لأقل البلدان نموا وإسهاما مهما في المساعي المشتركة في هذا الصدد.

وفي ظل الحاجة الماسة للتصدي للمخاطر الناجمة عن تغير المناخ والحاجة إلى العمل المتعدد الأطراف في هذا الجانب، فإننا نرحب بتأكيد الإعلان على ضرورة إيلاء أولوية عالمية عاجلة وملحة للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه كونه يشكل أحد أكبر التحديات في عصرنا. واستنادا لذلك، حرصت دولة قطر على الاضطلاع بدور ريادي في مؤتمر قمة العمل المناخي الذي عقده الأمين العام في الشهر المنصرم من خلال قيادة حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى جانب فخامة الرئيس الفرنسي ورئيس وزراء جامايكا، التحالف المعني بتمويل الأنشطة المناخية وتسعير الكربون.

وقد أعلن حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر، خلال مؤتمر القمة هذا عن مساهمة دولة قطر بمبلغ ١٠٠ مليون دولار أمريكي لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الأقل نموا للتعامل مع تغير المناخ، خاصة وأن هذه الدول هي التي تتحمل العبء الأكبر من تداعيات تغير المناخ. وتماشيا مع الإعلان السياسي الذي يشدد على التزام الدول الأعضاء بدعم جهود الأمين العام لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحسين الدعم المقدم للبلدان في تنفيذها لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أعلنت دولة قطر في العام ٢٠١٨ عن تقديم دعم متعدد السنوات وغير مخصص للموارد الأساسية لهيئات منظومة الأمم المتحدة بما مجمله ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، بما في ذلك تقديم الدعم لصالح الصندوق الاستئماني المحدد الغرض لدعم نظام المنسقين المقيمين للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠ وتخصيص مساهمة متعددة السنوات بما مجمله ٢٠ مليون دولار أمريكي لدعم شبكة المختبرات القطرية لتسريع أهداف التنمية المستدامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتصبح دولة قطر ضمن قائمة أكبر الشركاء الداعمين للأمم المتحدة في مختلف المجالات.

لقد أقر الإعلان السياسي بأهمية العزم على تحقيق رؤيتنا المتمثلة في إيجاد عالم تتوافر فيه إمكانية الحصول على التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع. وهو ما ينسجم مع توجه دولة قطر التي تنظر إلى التعليم كأحد العناصر التمكينية البالغة الأهمية للتنمية المستدامة وأنه يضطلع بدور محوري في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد أولى بلدي ضمن هذا التوجه، اهتماما كبيرا ومشهودا له لمسألة التعليم وحققت ”مؤسسة التعليم فوق الجميع“ إنجازات كبيرة في هذا المجال، بما في ذلك تقديم خدمات التعليم النوعي لـ ١٠ ملايين من الأطفال والشباب في جميع أنحاء العالم، بالتعاون مع الشركاء الدوليين.

وختاما، لن تألو دولة قطر، التي تنظر إلى الإعلان السياسي كأساس متين لرفع مستوى الطموح من أجل تحقيق التنمية المستدامة وعدم ترك أحد خلف الركب، جهدا في مواصلة التزامها بالعمل القائم على مبدأ التعاون والشراكة لتحقيق الأهداف المشتركة.

**السيد تشو تاي – يول** (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أشكر السفيرة كيري والسفير سكوغ على جهودهما الدؤوبة كميسرين للإعلان السياسي الذي اعتمدناه للتو (القرار ٤/٧٤). إنني أعتقد اعتقادا راسخا بأن هذا الإعلان سيوجهنا خلال عقد من العمل والإنجاز من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وقد اجتمع قادة العالم هنا قبل أربع سنوات مضت واعتمدوا أكثر الأهداف طموحا في التاريخ. وقد فعلوا ذلك بغية إحداث تحول في العالم من أجل سكان هذا الكوكب. غير أن التزامهم لم يترجم بعد إلى واقع. فما زال يتعين إحراز تقدم كبير في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويجب علينا حشد

إرادتنا السياسية، قبل فوات الأوان، لتكثيف جهودنا من أجل تنفيذها تنفيذا كاملا.

وأود أن أوجه انتباه الجميع اليوم، بالاستفادة من تجربة بلدي، إلى أهمية مبدأ الشمول في النهوض بالتنمية المستدامة. فكثيرا ما تتم الإشادة بجمهورية كوريا على إنها قصة نجاح تنموية، مما يبرهن على أن التنمية التحويلية أمر ممكن حتى في نصف قرن من الزمن. كما نعتز كذلك بأننا حققنا الديمقراطية والتنمية الاقتصادية جنبا إلى جنب، وكان ذلك ممكنا بفضل التطلعات القوية للشعب الكوري إلى حياة أفضل وجهوده الدؤوبة لتحقيقه. غير أن الإفراط في التركيز على النمو قد أسفر عن زيادة في اللامساواة والاستبعاد في السياقات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد أسفرت تلك اللامساواة وذلك الاستبعاد إلى تقويض التماسك الاجتماعي وإلى وضع عراقيل أمام التنمية المستدامة.

وقد أعلنت حكومة بلدي هذا العام، في إطار الجهود الرامية إلى تصحيح ذلك المسار، عن رؤيتها واستراتيجيتها لنمو مبتكر وشامل. ويتمثل الهدف النهائي من ذلك في بناء مجتمع تكفل فيه المساواة في الفرص علاوة على النتائج العادلة والمنصفة. وقد وضعت إجراءات سياسة عامة ملموسة هذا العام اشتملت على أهداف وأطر زمنية محددة لكل منها. كما تمت زيادة الميزانية الوطنية كذلك لتنفيذ رؤية السياسة العامة. وجددت حكومة بلدي، علاوة على ذلك، خطة عملها من أجل التنمية المستدامة، المعروفة باسم أهداف التنمية المستدامة الكورية. وقد شاركت مجموعات متنوعة، بما في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، في تحديد الأهداف والغايات للمستقبل. وستكون خطة العمل بمثابة آلية رصد شاملة لكفالة شمولية واستدامة التنمية الاقتصادية في البلد.

إن الحكومات وحدها لا تستطيع معالجة تحديات التنمية المستدامة على نحو فعال. فالشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص أمر أساسي، والشعور بالتضامن الشامل أمر لا بد منه. وظلت جمهورية كوريا تزيد باطراد من مساعدتها الإنمائية الرسمية، من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وسنواصل القيام بذلك بعزمنا على زيادة مساعدتنا الإنمائية الرسمية إلى أكثر من الضعف بحلول ٢٠٣٠. وبذلك سنولي اهتماما خاصا لكفالة أن يصل دعمنا إلى الأشخاص المعرضين لأن يتخلفوا عن الركب، ومن ثم نسهم في بناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة للجميع في البلدان الشريكة لنا. لقد حددنا الأهداف المشتركة بوضوح، ولكن لتحقيق تلك الأهداف بحلول العام المستهدف، نحتاج إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تطابق طموحنا حقيقة. وستضطلع جمهورية كوريا بالدور المنوط بها في هذا الجهد طوال الرحلة نحو ٢٠٣٠.

وأود أن أختتم كلمتي بإشارة شخصية. هذه هي الجلسة الأخيرة للجمعية العامة التي أحضرها، إذ أنني سأغادر نيويورك في غضون أيام بعد قضاء ثلاث سنوات من مدة خدمتي، التي تختتم ٤٠ سنة من خدمتي في السلك الدبلوماسي. وقد كان من دواعي سروري البالغ أن أعمل مع أعضاء الجمعية العامة والزملاء الآخرين من أجل تعزيز السلام والتنمية المستدامين في جميع أنحاء العالم. وقد كان عملي كرئيس للجنة بناء السلام في عام ٢٠١٧، ورئيسا للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع هذا العام، شرف وامتياز خاص بالنسبة لي في ذلك الصدد. وإنني على ثقة من أن الأمم المتحدة ستستفيد من إنجازاتها السابقة وترتقي إلى آفاق جديدة في ظل قيادتكم المقتدرة، السيد الرئيس. وأرجو لكم كل التوفيق في عملكم الجديد كرئيس للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أرجو لممثل جمهورية كوريا التوفيق في مساعيه المقبلة وأشيد بالعمل العظيم الذي قام به للمنظمة.

**السيدة بليس** (كندا) (*تكلمت بالفرنسية*): تشارك كندا الدول الأعضاء الأخرى الترحيب باعتماد الإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد تحت رعاية الجمعية العامة (القرار ٧٤/٤). ونشكر السفيرة كيري، ممثلة جزر البهاما والسفير سكوغ، ممثل السويد وفريقيهما على العمل الممتاز الذي قاموا به في المشاركة في تيسير العملية.

(*تكلمت بالإنكليزية*)

إن الرسالة التي سمعتها كندا بجلاء ووضوح خلال الأسبوع الرفيع المستوى الأخير هي أننا نحتاج إلى قدر أكبر من الطموح، إذا أردنا التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين. ويتعين علينا ألا ننسى أننا أبدينا ذلك الطموح مؤخرا، إذ أننا وضعنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠: برنامج العمل من أجل شعوبنا وازدهارنا والكوكب. غير أن الأمر سيتطلب أكثر من مجرد طموح لتحقيق هذه الخطة الشاملة؛ فنحن كذلك بحاجة الشراكات التي تجعلنا نعمل معا بصورة أفضل. فالحد من الفقر وكفالة الأمن الاقتصادي للجميع وتمكين النساء والفتيات والتصدي لتغير المناخ وبناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع أهداف طموحة لا يمكن لأي بلد على الإطلاق أن يحققها بالعمل منعزلا. فنحن بحاجة للعمل معا. كما إن العمل معا يعني إشراك النساء والفتيات والرجال والفتيان وجميع مستويات الحكومة والبرلمانات والمجتمع المدني والأعمال التجارية لضمان أن نتبع القول بالعمل.

تؤمن كندا بأن هدفنا المشترك المتمثل في عدم ترك أحد يتخلف عن الركب يمثل أفضل ما في تعددية الأطراف. وهذا يعني ضمان أن تتاح للجميع الفرصة لعيش حياة أفضل. فلن تتحقق أهدافنا العالمية ما لم نسمع ونتصدى لاحتياجات وأولويات الأفقر والأشد تهميشا من بيننا. ويجب أن نعمل على تكثيف جهودنا ومواجهة تلك التحديات معا، مع إيلاء اهتمام وثيق للاحتياجات المحددة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق المتأثرة بالنزاعات. وقد قال رئيس كيريباس ماماو في خطابه خلال المناقشة العامة لهذه السنة،

> ”الاختبار الحقيقي لنجاح الأمم المتحدة يجب ألا يقاس بعدد المعاهدات المبرمة أو القرارات المعتمدة، بل بالأحرى بمدى تحسينها لحياة أكثر الناس ضعفا“. (A/74/PV.6، صفحة ٤٩)

(*تكلمت بالفرنسية*)

وتدرك كندا أنه لن يكون من السهل ضمان مستوى معيشي لائق للجميع، بما في ذلك أشد الفئات ضعفا. وعلى الرغم من أن كندا تتمتع بمستوى عال من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا يزال ٣ ملايين كندي يقاسون من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية. فالشعوب الأصلية والنساء والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة والوافدون حديثا إلى كندا غالبا ما تتعرض للفقر والتمييز والإقصاء الاجتماعي.

(*تكلمت بالإنكليزية*)

وتعتقد كندا أن إحدى أهم مهامنا هي تعبئة الموارد اللازمة من القطاعات العامة والخاصة والخيرية من أجل تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ولهذا السبب، شاركت كندا بسرور مع غانا في تيسير الحوار الأخير الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. ومن خلال ذلك العمل، سمعنا أن العالم لديه ما يكفي من الموارد المالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لدينا. والأسباب الجذرية للمشاكل تكمن في التنسيق والاتصال. وتؤمن كندا بأن بمقدور الأمم المتحدة، من خلال أدوارها المعيارية والتنظيمية، أن تكون في طليعة تلك الجهود.

وخطة عام ٢٠٣٠ ليست قائمة انتقائية يمكننا أن نختار منها ما نشتهيه. إنها نهج شمولي للعولمة والاستدامة – نعتمد عليه جميعا من أجل البقاء. ولن نستعيد الثقة ونعيد بناء الأمل إلا عندما نلتزم بذلك جميعا.

**السيد النهدي** (المملكة العربية السعودية): يطيب لي في البداية أن أتقدم لك بالتحية ونشكركم على تنظيم مؤتمر قمة التنمية المستدامة في ٢٤ أيلول/سبتمبر، الذي يدل على التزام الأمم المتحدة والدول الأعضاء دولها الأعضاء وحرصها على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ومناقشة أهم الإنجازات والعقبات خلال الأعوام الأربعة الماضية.

تدرك المملكة العربية السعودية أهمية القضايا والتحديات العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي يجب التصدي لها بنهج متكامل من خلال الشراكة على المستوى الدولي والإقليمي والوطني مع جميع أصحاب المصلحة. كما تؤكد المملكة على أهمية تسخير العوامل الممكنة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعلى راسها ضمان الشمولية وتمكين المرأة والشباب والاستثمار في القدرات البشرية بما يضمن استدامة نتائج التنمية لما بعد عام ٢٠٣٠.

ويعد تمويل التنمية أحد أهم هذه العوامل الممكنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو الأمر الذي يستدعي آليات واستراتيجيات مالية وغير مالية لدعم عملية التنفيذ من خلال تسخير الموارد المحلية وإشراك القطاع الخاص والتوجيه الأمثل للمساعدة الإنمائية الرسمية. وكجزء من هذا الالتزام العالمي ومن خلال رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، المرتكزة على ثلاثة محاور وهي مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح، نسعى جاهدين للعمل بشكل مستمر لضمان فاعلية العمل الحكومي مع القطاعات الأخرى، كالقطاع الخاص والقطاع غير الربحي، بما يحقق النمو الاقتصادي والتوازن الاجتماعي وحماية البيئة بشكل مستدام.

إن المملكة العربية السعودية شريك أساسي في إيجاد الحلول الجذرية لمعالجه قضايا التنمية علي الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وتتطلع إلى تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتؤكد المملكة على دور التعاون الإقليمي الذي يعزز الاستقرار السياسي والاقتصادي، مما يضمن بيئة خصبة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ويساعد على ضمان تحقيقها على المستوى العالمي. كما أن المملكة العربية السعودية، من خلال رئاستها أعمال مجموعة العشرين العام المقبل، ستحرص على أن تكون الأولويات المطروحة متوائمة ومتكاملة مع أولويات التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

**السيد دوارتي لوبيز** (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به السيد فرانس تيميرمانز، نائب الرئيس المعين للمفوضية الأوروبية، خلال مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة.

في مستهل هذا البيان التكميلي، أود أن أتوجه بخالص الشكر إلى زميلينا من جزر البهاما والسويد على مشاركتهما في تيسير المفاوضات بشأن الإعلان السياسي الذي اعتمدناه اليوم (القرار ٤/٧٤)، وهو أعلان مُوجز وطموح.

وما دمنا بصدد ذكر زملائنا، أود أن أعرب عن أطيب تمنياتي للسفير تشو تاي – يول، ممثل جمهورية كوريا، الذي وصل إلى نهاية ولايته الناجحة التي دامت ثلاث سنوات هنا في نيويورك.

وتأييدنا جميعا لهذا الإعلان يعني أننا تمكنا من تحديد الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة. ومن المؤكد أن التقدم كان بطيئا للغاية في بعض المجالات. ويجب علينا بلا شك أن نعزز إجراءاتنا، ولكن المؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة كان فرصة للاعتراف بذلك على وجه التحديد، وقد أثبت أننا على استعداد لنشمر عن سواعدنا ونضمن تسريع تنفيذ خطة التنمية المستديمة لعام ٢٠٣٠. وخطة عام ٢٠٣ ينبغي أن تنفذها جميع الدول، بما فيها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، التي تتحمل المسؤولية المشتركة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ وغاياتها.

وبعد أن قدمت البرتغال تقريرها الطوعي الوطني الأول في عام ٢٠١٧، فإنها تظل ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وبالتعاون مع البلدان الأخرى من خلال الشراكات بغية تنفيذ تدابيرها الخاصة. وقد تجلى ذلك الالتزام على الصعيد العالمي في نجاحنا في استضافة المؤتمر العالمي للشباب في لشبونة في حزيران/يونيه الماضي. وعزز ذلك الاجتماع الحوار بين الحكومات والوفود الشبابية من جميع أنحاء العالم، واختُتم باعتماد إعلان لشبونة + ٢١ بشأن السياسات والبرامج الشبابية. وعلاوة علي ذلك، ومع مراعاة تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، ستشترك البرتغال مع كينيا في استضافة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمحيطات في لشبونة في حزيران/يونيه المقبل.

وفي الختام، إن خطة عام ٢٠٣٠ تلهمنا لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر أمنا وازدهارا واستدامة. إنها رؤية نتطلع إليها جميعا. فلنواصل السعي إلى تنفيذها تنفيذا كاملا.

**السيد نعيمي** (أفغانستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة اليوم بشأن موضوع بالغ الأهمية تحت رعاية الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين، وهو مناقشة المسألة الهامة المتمثلة في التعجيل بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وإنه لشرف عظيم لي أن أشاطركم إنجازاتنا وتحدياتنا في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

وتعمل حكومة أفغانستان، بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء الإنمائيين لدينا، على الوفاء بالتزاماتها بأهداف التنمية المستدامة في خضم النزاع والهشاشة والفقر. وقد وفرت لنا أهداف التنمية المستدامة رؤية لمستقبل أفضل، وإننا نعمل بنشاط لترجمتها إلى إجراءات ملموسة ونتائج أفضل لشعبنا. وأود الآن أن أسلط الضوء على بعض إنجازاتنا الرئيسية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في بلدنا.

وبغية إيلاء هذه الخطة المستوى المطلوب من الاهتمام السياسي، أنشئت لجنة تنفيذية لتنسيق مختلف نقاط الخطة بشأن أهداف التنمية المستدامة على أعلى مستويات السياسة العامة. وكُلفت وزارة الاقتصاد لكي تكون الوكالة الحكومية الرئيسية لقيادة وتنسيق العمل الفني بشأن أهداف التنمية المستدامة في أفغانستان – سواء من خلال أفرقة عاملة أو مع كل وكالة من وكالات حكومة أفغانستان.

وبعد تحديد الاتجاه، قامت وزارة الاقتصاد بتحليل أصحاب المصلحة المعنيين بأهداف التنمية المستدامة وأجرت مشاورات وجعلت أهم غايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة وطنية الطابع. وكانت النتيجة اعتماد أهداف التنمية المستدامة في أفغانستان، على النحو المبين في وثيقة وطنية. ومؤخرا، قمنا بمواءمة أهداف التنمية المستدامة في أفغانستان مع أولويات التنمية الوطنية. ونضع حاليا الأساس لإدماج غايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة أفغانستان في عمليات التخطيط والميزنة الوطنية.

وأثناء عمل جميع الوكالات الحكومية الراعية على أهداف التنمية المستدامة في أفغانستان، حددنا أهدافنا ذات الأولوية من أهداف التنمية المستدامة ومجالات التركيز من أجل زيادة التأثير من خلال التخطيط والميزنة المتكاملين وتوجيه شركائنا الإنمائيين – الوكالات المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية وقطاعنا الخاص والمجتمع المدني – إلى دمج برامجها ومشاريعها في أولويات أهداف التنمية المستدامة في أفغانستان خلال العقد المقبل.

ولأن التنمية والأمن مترابطان، فإن أفغانستان لا تزال في طليعة مكافحة الإرهاب الدولي. لقد تسبب أكثر من أربعة عقود من الصراع في خسائر فادحة لشعبنا وفي الموارد والبنية التحتية، وكان بمثابة العقبة الرئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة.

لذلك، نشدد على الحاجة إلى استمرار المساعدة الدولية لتحقيق أهدافنا من التنمية المستدامة في الوقت المناسب.

وفي الختام، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن أفغانستان ملتزمة بعدم ترك أحد خلف الركب في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. سنواصل جهودنا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أفغانستان بطريقة مجدية. ونأمل أن يساعدنا شركاؤنا الدوليون في تحقيقها معا.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية.

**السيد الزبيدي** (جامعة الدول العربية): إن اعتمادنا اليوم في الجمعية العامة للإعلان السياسي الصادر عن قمة المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بأهداف التنمية المستدامة، والتي تنعقد بعد مرور أربع سنوات منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يشكل نقطة إيجابية فاصلة يتعين على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية استثمارها لتكثيف الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بمنتهى العزم والجدية. فالعزم والجدية صفتان نحن في أمس الحاجة إليهما، نظرا للتحديات التي نواجهها على طريق تنفيذ هذه الخطة الطموحة خلال العقد المقبل، وهي التحديات التي نواجهها معا بشكل مشترك. فعالمية الخطة وتشابه المشاكل وإن تعددت أوجهها تحتم علينا التضامن من أجل التغلب عليها لتحقيق رفاه شعوبنا. وفي هذا الإطار، سوف أطرح هنا وفي إيجاز رؤية جامعة الدول العربية لسبل التعامل مع التحديات التي تواجهنا في المرحلة القادمة.

يظل التحدي الأول الماثل أمامنا هو القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠، ومن أجل ذلك، يتعين العمل على تعبئة جميع الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمواجهته كضمان لتحقيق التنمية المستدامة والتعهد بألا يترك الركب أحدا وراءه. التنمية حق من حقوق الإنسان يجب أن يناله الجميع، بما في ذلك النساء والشباب والفئات المهمشة والأشد ضعفا، ومنها الأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين. ويتطلب ذلك العمل على توفير أدوات تمويلية فعالة لسد فجوة تمويل التنمية. وبالتالي، تدعو جامعة الدول العربية المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته وفق الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، وخاصة مسألة حشد الموارد المالية لدعم البلدان الأقل نموا والمتوسطة الدخل، بما في ذلك الدور الحيوي والمحوري لمساعدات التنمية الرسمية باعتبارها مصدرا أساسيا وهاما لتمويل البلدان النامية.

يشهد عالمنا المعاصر، وخاصة منطقتنا العربية، تحديات سياسية وأمنية هائلة تعيق جهود تحقيق التنمية المستدامة، وفي القلب منها التحدي الذي تواجهه الدول والشعوب الرازحة تحت الاحتلال والنزاع. وما من شك في أن الاحتلال الإسرائيلي يتسبب في تحديات وصعوبات تنموية هائلة، سواء في فلسطين المحتلة أو الأراضي العربية الأخرى التي ترزح تحت الاحتلال. وهذه الشعوب والدول تحتاج إلى الدعم والمساندة على نحو خاص من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة تلك الأهداف التي تُعنى باستدامة الموارد الطبيعية.

واسمحوا لي أشير هنا كذلك إلى التبعات السلبية طويلة الأمد لأزمة النزوح القسري الجماعي الناتجة عن الحروب والإرهاب والنزاعات والاحتلال على التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية، وخاصة ما رتبه، ويرتبه التدفق الهائل للاجئين من ضغط متزايد على البنى التحتية الأساسية في البلدان المضيفة، لا سيما على قطاعات الصحة والتعليم والإسكان والطاقة والمياه. وفي هذا الإطار، تأتي أهمية تكثيف الجهد المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لتمويل جهود العمل الإنساني ودعم تمويل التنمية وتوفير التمويل اللازم لخطط الاستجابة الوطنية وتعزيز قدرات البلدان والمجتمعات المضيفة في التعامل مع آثار الأزمة وضمان عدم إعاقة جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأخيرا، تؤكد جامعة الدول العربية على استعدادها ودولها الأعضاء لتعزيز التعاون مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة لمتابعة تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة، والذي يصب في المصلحة المشتركة لمنظمتينا نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تصبو إليها الدول الأعضاء كافة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة.

**السيد أوكونور** (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة) (*تكلم بالإنكليزية*): يرحب الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة بالإعلان السياسي الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود تحت رعاية الجمعية العامة (القرار ٧٤/٤). ومما يشجع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة رؤية الإشارة القوية فيه إلى الحفاظ على الموارد البحرية والبرية لكوكبنا واستخدامها بشكل مستدام ووقف تدهور النظام الإيكولوجي وفقدان التنوع البيولوجي. وشجعنا أيضا أن نرى الملامح البارزة للحلول القائمة على الطبيعة لتغير المناخ خلال قمة العمل المناخي التي عقدها الأمين العام. ونحن نعلم أن الحفاظ على النظم الإيكولوجية في العالم واستعادتها وإدارتها على نحو مستدام – غاباتها وأشجار المانغروف والشعاب المرجانية والمروج الطبيعية والأراضي الخثية والأراضي الجافة – يمكن أن يساعد البلدان والمجتمعات المحلية على التكيف مع تغير المناخ وبناء قدرتها على التكيف، فضلا عن توفير فوائد تخفيف مهمة.

ونحن الآن بحاجة إلى البناء على الزخم الذي تولد عن مؤتمرات القمة التي عقدت في أيلول/سبتمبر، والإعداد الحثيث لعام ٢٠٢٠، الذي يشي بأنه سيكون عاما حاسما بالنسبة للتنوع البيولوجي والحفاظ على الطبيعة. ومن المفترض أن تكون الأهداف المهمة المتصلة بالتنوع البيولوجي في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قد تحققت بحلول عام ٢٠٢٠. ولكن حتى إن كانت كذلك، واحتمال تضررها يبدو ضئيلا، لا يزال هناك الكثير من العمل للمضي قدما لتعافي النظم الإيكولوجية للكوكب واستعادة قوتها، ووقف الفقدان السريع للتنوع البيولوجي الموثق في التقرير الأخير للمنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النُظم الإيكولوجية.

ويتيح لنا العام القادم فرصة هائلة لزيادة الطموح بأربع طرق: أولا، ضمان تعزيز المساهمات المحددة وطنيا للتصدي لتغير المناخ وإدماج الأهداف الكمية والطموحة لتقديم الحلول المستمدة من الطبيعة؛ ثانيا، كفالة أن يحقق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات والمؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة الذي ينظمه الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة اللذين سيعقدان متعاقبين – محور لشبونة – مرسيليا – نتائج ملموسة وطموحة للنهوض بسلامة المحيطات، من أجل الارتقاء بالعمل المتعلق بحفظ الطبيعة على نطاق أوسع؛ ثالثا، صياغة إعلان سياسي قوي ليعتمده زعماء العالم في مؤتمر قمة التنوع البيولوجي الذي سيعقد في العام القادم – إعلانٌ يكون على الأقل بنفس مستوى طموح ميثاق ميتز بشأن التنوع البيولوجي الذي تم اعتماده مؤخرا؛ ورابعا، اعتماد إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠ بأهداف قائمة على العلم وباستراتيجية تمويل طموحة في مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي سيعقد في كونمينغ بالصين في وقت لاحق من العام القادم.

ونتطلع إلى العمل مع جميع الدول الأعضاء لكفالة أن يكون عام ٢٠٢٠ حقا عاما حاسما بالنسبة للتنوع البيولوجي وتغير المناخ، لأن هذين التحديين العالميين مترابطين، ولرفاه البشر والمجتمعات.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير فيما يتعلق بهذا البند.

أعرب عن خالص شكري للسفيرة شيلا كاري، ممثلة جزر البهاما، والسفير أولوف سكوغ، ممثل السويد، الميسرين المشاركين للمشاورات غير الرسمية، اللذين أبديا قدرة وصبر كبيرين في

إجرائهما للمناقشات والمفاوضات المعقدة بشأن القرار ٤/٧٤. وأشكر أيضا جميع الدول الأعضاء على إسهاماتها القيّمة في التوصل إلى اتفاق على القرار.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١٩ من جدول الأعمال.

**البند ١٤ من جدول الأعمال** (*تابع*)

**التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما**

**مشروع القرار** (A/74/L.1)

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبريا لعرض مشروع القرار (A/74/L.1).

**السيد كيمايه** (ليبريا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة لأكرر تهانينا لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. ونود أن نشيد بكم على الطريقة المقتدرة التي تواصلون بها إدارة شؤون الجمعية. كما أؤكد لكم التزام وفد بلدنا بالدعم الكامل لقيادتكم.

يشرفني عظيم الشرف أن أعرض على الجمعية العامة، بالنيابة عن المقدمين الرئيسيين والمشاركين في تقديم مشروع القرار A/74/L/.1 بعنوان ”إعلان يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر يوما دوليا لتعميم الانتفاع بالمعلومات“.

إن إمكانية الحصول على المعلومات أمرٌ أساسيٌ جدا للأداء الديمقراطي للمجتمع وتشكيل المنظورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. كما أنه حيوي للتنمية المستدامة للبلدان. ويشكل إطلاع الجمهور على المعلومات، الذي يعترف به إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة وفي أهداف التنمية المستدامة في إطار الهدف ١٦,١٠,٢، عاملا تمكينيا لجميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى، سواء كان هدف إنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛ أو كفالة الصحة الجيدة والرفاه؛ أو ضمان الإنصاف في التعليم، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ أو تمكين الشباب؛ أو تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع؛ أو الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ولا يمكن تحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة هذه دون الحصول على المعلومات. ولا يمكن قياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون الحصول على المعلومات.

ولأن ليبيريا بلدٌ عانى من النزاعات والأزمات الصحية العامة الكبرى، مثل جائحة الإيبولا، فإنها تقدر قيمه إمكانية الحصول على المعلومات في مكافحه مشاكل بهذا الحجم. ونحن نعرف مباشرة ما يمكن أن يعنيه نقص المعلومات بالنسبة لمجتمع ما – إنه الفرق بين الحياة والموت.

ويستند مشروع القرار الذي نعرضه اليوم إلى القرار ٣٨ C/70 الذي اتخذته بالإجماع الدول الأعضاء في المؤتمر العام لليونسكو في باريس في عام ٢٠١٥، وأعلن يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر يوما دوليا لتعميم الانتفاع بالمعلومات. ومنذ اعتماد اليونسكو للقرار، تحتفل عدة بلدان ومنظمات من المجتمع المدني بهذا اليوم سنويا للتوعية بأهمية الحصول على المعلومات.

إن اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار A/74/L.1 28 اليوم من أجل إعلان يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر يوما دوليا لتعميم الانتفاع بالمعلومات سيكوّن أكبر منتدى عالمي للحكومات ومنظمات المجتمع المدني، والمواطنين والشركاء في التنمية لدراسة أهمية إمكانية الحصول على المعلومات، وتحديد التحديات، وتصميم السبل الجديدة والمبتكرة للنهوض بالوصول إلى المعلومات بوصفه أداة ملموسة لتحقيق التنمية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

ويأتي مشروع القرار الذي نعرضه اليوم بتواضع نتيجة للعمل المتفاني الذي يقوم به العديد من الدول الأعضاء، كبيرها

وصغيرها، من مختلف مناطق العالم. وتدل هذه الملكية المتنوعة وواسعة النطاق على الطابع العالمي حقا لمشروع القرار هذا بشأن إمكانية الوصول إلى المعلومات. وسيبعث اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرارA/74/L.1 بتوافق الآراء اليوم، الثلاثاء ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، برسالة واضحة ومهمة على الصعيد العالمي مفادها أننا ملتزمون بتعزيز إمكانية الحصول على المعلومات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونؤكد من جديد الالتزام العملي الثابت لفخامة السيد جورج مانه وياه، رئيس جمهورية ليبريا، وحكومة ليبريا بتيسير الحصول على المعلومات وتعزيز حرية الصحافة وحرية التعبير وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ونشيد بوفدي سيراليون وكوستاريكا وبالعديد من مقدمي مشروع القرار على دعمهم الثابت لقيادتنا في هذا المسعى الجدير بالذكر، والأهم من ذلك، على انضمامهم إلينا في هذه المبادرة. ونناشد الدول الأعضاء التي لم تؤيد بعدُ مشروع القرار أن تتكرم بالقيام بذلك. ونشكر أيضاً البلدان الكثيرة من مختلف المناطق، والشركاء الدوليين ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والمنهاج الأفريقي المعني بالحصول على المعلومات، واتحاد الصحفيين في ليبريا وجميع المؤسسات الإعلامية في جميع أنحاء العالم التي أطلقت مبادرات تيسر إتاحة المعلومات في جميع أنحاء العالم على مر السنين.

إن الإجراءات التي نتخذها اليوم ستساعد على تأكيد عزمنا الجماعي بوصفنا الهيئة العالمية – الأمم المتحدة – على العمل سوياً من أجل تيسير الحصول على المعلومات وتعزيز الديمقراطية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب علينا معاً أن نعطي الأولوية لتعزيز فرص الوصول إلى المعلومات بوصفها أداة محورية وملموسة لكفالة تحقيق وتقييم التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/74/L.1، المعنون ”إعلان يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر يوماً دولياً لتعميم الانتفاع بالمعلومات“.

وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

**السيدة دي ميراندا** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضاً إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/74/L.1: أرمينيا، إسواتيني، أوروغواي، أوغندا، أيرلندا، باراغواي، بنن، تونس، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، السنغال، صربيا، غرينادا، غينيا، الفلبين، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، مالي، المغرب، النرويج، نيجيريا، اليونان.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/74/L.1؟

*اعتُمد مشروع القرار A/74/L.1* (القرار ٧٤/٥).

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال.

*رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.*